

حضرت تحديات العودة السياسية وغاب السياسيون: هل ماتت السياسة في تونس؟

وحدة بحث الدراسات المتوسطة والدولية

تطور المشهد المؤسسي للدولة وهي على مشارف غلق قوس الإجراءات الاستثنائية {أولاً} ثم قراءة في المشهد المالي والاقتصادي بعد ان تأكد مغادرة تونس نهائياً لدائرة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي {ثانياً} مما يحيل أيضا الى تأثير ذلك على العلاقات الإقليمية والتموقع الجيوستراتيجي لتونس {ثالثاً} وأخيرا قراءة في المكون الحزبي والنقابي والمجتمعي وقدرته على لعب أدوار فاعلة في المستقبل القريب {رابعا}.

أولاً: قراءة في تطور المشهد المؤسسي للدولة وهي على مشارف غلق قوس الإجراءات الاستثنائية: استقرار مؤسسي بعيد المنال.

بعد انطلاق مجلس نواب الشعب في اشغاله وعقد دورته الأولى السمة الأبرز لعودة مؤسسات الدولة لدورها العادية بعد تعطيلها عبر الإجراءات الاستثنائية. يعكس هذا الحدث أهمية بالغة ليس لعودة البرلمان للانعقاد فقط، وإنما لكونه عاد وفق تصور رئيس الجمهورية الذي عدّل قانون الانتخابات والهيئة المشرفة عليها بمرسوم يكسّر التصعيد القاعدي بما يفترض ان العوائق التي كانت تشوب البرلمان المنحل قد وقع تجاوزها وأن المؤسسة الجديدة قادرة على القيام بوظائفها في وضع التشريعات ومراقبة السلطة التنفيذية على أكمل وجه. بالعودة الى حصاد السنة المنقضية للبرلمان الجديد على مستوى الوظيفة التشريعية وبتصفح موقعه الرسمي

https://arp.tn/ar_SY/loi/project/{vote

تتأهب تونس لافتتاح سنة سياسية جديدة تعدّ الثالثة في عهدة الإجراءات الاستثنائية المعلنة في 25 جويلية 2021 والأخيرة في العهدة الرئاسية الأولى للرئيس قيس سعيد المفترض ان تنتهي مع آخر السنة السياسية 2023-2024. تنطلق مع طالع شهر سبتمبر من كل سنة، السنة السياسية الجديدة حيث تكون الأطراف السياسية قد اتمت اعداد برامجها وخططها التي تعزم عرضها على جمهورها بمناسبة العودة السياسية وحيث يقدم الخبراء والمتابعون والمحللون خصائص السنة السياسية المرتقبة منذ بداياتها وذلك بالعودة الى الاستعدادات التي قامت بها الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية والنقابية والطلائعية خلال عطلتهم. غير ان المتتبع للشأن السياسي التونسي يلاحظ صمتا مطبقا لدى جميع الفاعلين السياسيين والاجتماعيين بما يوحي بموت الحياة السياسية في البلاد والحال انه من المفترض ان يكون مختلف الفاعلين مهتمين بالاستحقاق الانتخابي الرئاسي القادم في واقع تستفحل فيه الازمة السياسية والاقتصادية والمالية والتي تبدو مستعصية على حل قريب: فهل ماتت السياسة في تونس بعد سنتين من الإجراءات الاستثنائية ام ان اليأس من التغيير أصبح الأعدل توزعا بين الجميع؟

أن قراءة المشهد السياسي التونسي التي تساعد في فهم اسراره وبالتالي الولوج الى توقع الاحتمالات الممكنة لسنة سياسية مثقلة بالتحديات في واقع مثقل بأزمة مركبة يمر بالضرورة عبر البوابات التالية: قراءة في

يتبين ان البرلمان صادق خلال السنة المنقضية على تسعة قوانين سبعة منها بعدها مالي وقانون يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للدواء ومواد الصحة وقانون يتعلق بتنقيح المرسوم عدد 70 لسنة 2011 المؤرخ في 29 جويلية 2011 المتعلق بتنظيم القضاء العسكري وضبط النظام الأساسي الخاص بالقضاء العسكري.

إنّ مهمة الوظيفة التشريعية لن تكتمل الا بانتخاب الغرفة الثانية وهي مجلس الجهات والاقاليم والذي يتقاسم اختصاصات تشريعية هامة خاصة في الجانب المالي حيث لا يمكن للغرفة الأولى بمفردها ان تصادق على مشروع قانون المالية مما يحيل الى ان قانون المالية لسنة 2024 سيصدر بمرسوم نظرا لعدم استكمال البناء المؤسساتي للوظيفة التشريعية.

أما على المستوى الحكومي فيبدو ان مسألة الاستقرار الحكومي مسألة صعبة المنال بالنسبة لحكومة الرئيس حيث عرفت في السنة الأخيرة تغييرات جذرية في مناصب حساسة لعل أهمها ملفي الخارجية والداخلية ناهيك عن استبدال رئيس الحكومة نجلاء بودن، والتي وقع تسويق تكليفها سنة 2021 على انه سابقة عربية يرقى لإنجاز شبيهه بمنجزات الدول المتقدمة، ليقع تغييرها في آخر صائفة 2023، وبدون تفسير او تبرير بشخصية مغمورة من خارج عالم السياسة. كما يبدو أيضا ان حكومة احمد حشاني لن تجد امامها مجالاً واسعاً للتحرك حيث تبقى رسم السياسات العامة والخطوط العريضة للحكومة من اختصاصات رئيس الجمهورية. هذا ولا يخفى الاضطراب الكبير الذي رافق بداية مرحلة احمد حشاني في مسألة شديدة الحساسية للتونسيين حيث سرعان ما تراجعت الحكومة على خيار تقسيم المخازن بين مصنفة {عددها 3200 وهي

التي تخضع للتسعيرة المضبوطة للباقيات والخبز الكبير} وغير مصنفة {وعددها 1500 وهي التي يمكنها تجاوز التسعيرة المضبوطة نظرا لاستعمالها لمكونات من المفترض ان تكون غير مدعومة} وذلك بعد ان كان أعلن رئيس الجمهورية عزمه توحيد أصناف الخبز وبالتالي توحيد أصناف المخازن.

ثانيا: قراءة في المشهد المالي والاقتصادي بعد ان تأكد مغادرة تونس نهائيا لدائرة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي: توازن مالي بعيد المنال.

كان تصريح رئيس الجمهورية في 23 جويلية 2023 حول صندوق النقد الدولي في القمة العالمية حول الهجرة في روما والذي دعا فيه الى تغير صندوق النقد الدولي بمؤسسة أخرى تزرع الامل عوض اليأس بمثابة الضربة القاضية للعلاقة المتعثرة بين الصندوق والرئيس مما دفع كبار مسؤولي الصندوق الى التصريح مباشرة اثر تصريح الرئيس ان الصندوق الفنى النظر في طلب القرض التونسي وان الحكومة مطالبة بإعادة مسار تقديم الطلب في حال قررت الرجوع الى الصندوق. فهل ان الطلاق بائن بين الطرفين ام هي مجرد سحابة صيف عابرة؟

يبدو ان البون شاسع بين تصور رئيس الجمهورية القائم على عدم قبول اشتراطات الصندوق وبين إصرار الصندوق على المضي في إصلاحات فعلية قبل تسريح أي مبلغ مالي بما يبين ان العلاقة وصلت لنقطة اللّعودة بين الطرفين. حتى المحاولات المبذولة من قبل حكومة "ميلوني" الإيطالية القائمة على تقريب وجهات النظر وإقناع الصندوق بتسريح مبلغ اولي {500 مليون دولار} يساعد الحكومة التونسية على الشروع في الإصلاحات والشروع في الاقتراض الخارجي الكفيل بإنقاذ الوضع الاقتصادي والمالي، قد باءت بالفشل. هذا ما يستشف من تراجع حكومة ميلوني على مقترحها والانضمام الى الموقف الأوروبي الرسمي والامريكي الذي لا يرى حلا للارزمة المالية التونسية الا عبر استجابة غير

الغير شرعية لأوروبا ويعرض تونس أكثر الى تدفقات بشرية غير قادرة على مجابعتها او الحد منها.

كما يبدو أيضا ان علاقات تونس مع اجوارها هذه الأيام ليست على أحسن ما يرام، فبالإضافة الى تراجع واضح من حكومة ميلوني الإيطالية على دعم تونس في خياراتها لتجاوز الازمة المالية فان العلاقة مع الشقيقة الجزائر اعترافا بعض التشويش. هذا ما يستشف من حملة شبه رسمية جزائرية ضد تونس خاضتها وسائل اعلام رسمية وسياسيون مقربون من السلطة الجزائرية، مما دفع وزير الخارجية التونسي بالتسريع في السفر الى الجزائر لحمل رسالة من الرئيس التونسي إلى نظيره الجزائري. زيارة وصفها المتابعون بالباردة التي لا تعكس حرارة العلاقة الأخوية بين الجانبين.

رابعا: قراءة في المكون الحزبي والنقابي والمجتمعي وقدرته على لعب أدوار فاعلة في المستقبل القريب: غلبة الإنتظارية على صنع البدائل.

لا يبدو ان المكون السياسي والنقابي والمجتمعي قادرا على لعب أدوار حاسمة خلال السنة السياسية المطلّة، ففي الوقت الذي تعيش فيه البلاد على وقع ازمة اقتصادية ومالية معقدة وفي الوقت الذي من المفترض ان تكون فيه البدائل السياسية والانتخابية جاهزة لمنافسة مشروع الرئيس يكتفي المكون السياسي والنقابي والمجتمعي بمراقبة صامته لتطور الاحداث وكأنه ينتظر حدث ما، قد تفرضه مجريات الاحداث دون العمل في بلورة مشاريع وبدائل يتوجه بها الى عموم المستهلك السياسي.

هذه حال الأحزاب السياسية التي اجتمع أغلبها تقريبا على موقف موحد في وصف الإجراءات الاستثنائية المعلنة في جويلية 2021 بالانقلاب على الديمقراطية ولكنها عجزت في نفس الوقت على ترجمة اتفاقها في مشروع وطني بديل قادر على منافسة مشروع الرئيس في

مشروطة لتونس لمتطلبات الصندوق. تواصل السياسات المالية العمومية للدولة التونسية مجارة الاكراهات اليومية بالإمكانيات المتاحة مما تسبب في إضطرابات هامة في توفر وتوزيع المواد الأساسية ناهيك على مواصلة السير في نفق مراكمة وتأجيل الالتزامات المالية للدولة دون رؤية او بديل واضح. لن يتأخر الوضع المالي للدولة في فرض خياراته على جميع الفاعلين بما في ذلك سلطة الاشراف، حيث لا يمكنها المواصلة على نفس المنهج، حسب اجماع المختصين، خاصة وان الزمن بدأ يتسارع للحسم في خيارات قانون المالية لسنة 2024 والذي يجب ان يكون مغايرا مضمونا وتوجها لسابقه إذا ارادت الدولة ان تغادر مربع الانهيار المالي قبل فوات الأوان.

ثالثا: تطورات إقليمية تزيد المعقّد تعقيدا: هشاشة إقليمية متزايدة

عاشت منطقة الساحل والصحراء خلال هذه الصائفة على وقع انقلاب في دولة النيجر في 26 جويلية 2023 مما سيعرض المنطقة برمتها الى مزيد الهشاشة والفوضى. يستشف هذا من خلال الحلول المطروحة من قبل القوى الإقليمية والدولية لاستعادة الديمقراطية في النيجر حيث تتراوح هذه الحلول من إمكانية شن هجوم عسكري من قبل القوى الإقليمية {الحل القصوي} الى إمكانية تشديد العقوبات الاقتصادية التي شرعت فيها فعلا مغلب القوى الإقليمية والدولية مما يهدد بمجاعة في المنطقة قد تشمل عشرات الملايين من الفئات الهشة أصلا مما سيفذني حركة الهجرة الغير شرعية التي تعتمد تونس كقاعدة للانطلاق نحو إيطاليا. هذا وتستعر الحرب في السودان لتتحول الى حرب مدمرة ليس للسودان فقط وانما لجميع الدول المجاورة مما سيفذني أكثر تدفقات الهجرة

الاستحقاقات الانتخابية والسياسية المنتظرة. صحيح ان اعتقال رموز الطيف السياسي بادعاء التآمر على امن الدولة قيّد حركة المعارضة وجعلها تنحصر في دائرة النشاط الحقوقي ولكن أيضا ضعف قدراتها السياسية وعمق الاختلافات بين مكوناتها حال دون قدرتها على الشروع في بلورة مشروع سياسي قادر على تقديم بدائل اقتصادية واجتماعية وسياسية لتونس .
والوضع لا يختلف كثيرا مع الاتحاد العام التونسي للشغل حيث رغم تمكنه من بلورة مشروع للحوار الوطني مع عدد من المنظمات الوطنية الا ان هذا العرض بقي دون تجاوب من الجهة المعنية بالحوار والبحث عن التوافقات مما يعكس انصراف القرار السياسي الرسمي على خيار البحث عن المشترك والمضي قدما في مشروع متفرد مجهول العواقب .
فهل أصبحت الاطراف السياسية والنقابية والمجتمعية تعوّل على الإنتظارية أكثر من العمل على صنع البدائل؟